الأمم المتحدة

A/62/842–S/2008/320

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ١٧ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة

بمناسبة انعقاد الاجتماع الموسع الثالث لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في الكويت يوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الذي حضرته أيضا مصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان والسويد، كما حضرته الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول مجموعة الثمانية، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وأمانة الدول العربية، وأمانة مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي، وبناء على تعليمات من حكومتي دولة الكويت وجمهورية العراق، نطلب تعميم البيان الختامي الصادر عن الاجتماع، مشفوعا بتوصيات الأفرقة العاملة الثلاثة المنبثقة عن اجتماعات وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، ووثيقة عن مفهوم ووظائف آلية الدعم المخصصة لاجتماعات بلدان الجوار (انظر المرفق).

ونرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله **المراد**
الممثل الدائم لدولة الكويت
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) حامد **البياتي**
الممثل الدائم لجمهورية
العراق لدى الأمم المتحدة

030608 020608 08-34399 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري الموسع للدول المجاورة للعراق، ومصر والبحرين، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومجموعة الثمانية

الكويت، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

بدعوة من دولة الكويت وجمهورية العراق، عقد وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجموعة الثمانية، اجتماعا في الكويت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. كما شارك في الاجتماع كل من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. وكان الاجتماع مصمما للإسهام على نحو ملموس في الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لاستعادة السلام الدائم والاستقرار والرخاء من خلال تنشيط الحوار الوطني القائم بشأن المصالحة، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز سيادة القانون، وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية. واستهدف الاجتماع توفير دعم متواصل قوي وفعال لحكومة العراق وشعبه. كما أعطى الاجتماع فرصة للدول المشاركة كي تعيد تأكيد التزامها بسلامة العراق الإقليمية ووحدته وسيادته الكاملة واستقلاله، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. وأكد الاجتماع مواصلة الالتزام الذي تعهد أن يضطلع به في هذا الصدد.

أصحاب المعالي والسعادة المشاركون في الاجتماع هم:

الاتحاد الروسي	وزير الخارجية سعادة سيرجي لافروف
المملكة الأردنية الهاشمية	وزير الخارجية سعادة صلاح الدين البشير
جمهورية ألمانيا الاتحادية	وزير الدولة للشؤون الخارجية لألمانيا الاتحادية سعادة بوم غاردن جورج

الإمارات العربية المتحدة	وزير الخارجية سعادة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان
جمهورية إيران الإسلامية	وزير الخارجية سعادة منهوشهر متقي
جمهورية إيطاليا	وكيل وزير الخارجية سعادة أوغو إنتيني
مملكة البحرين	وزير الخارجية سعادة الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة
جمهورية تركيا	وزير الخارجية سعادة علي باباجان
الجمهورية العربية السورية	وزير الخارجية سعادة وليد المعلم
جمهورية الصين الشعبية	وكيل وزير الخارجية سعادة زاي جن
جمهورية العراق	رئيس الوزراء سعادة نوري المالكي
سلطنة عُمان	الأمين العام لوزارة الخارجية سعادة بدر بن حمود البوسعيدي
الجمهورية الفرنسية	وزير الخارجية سعادة برنار كوشنير
كندا	مكتب الأمين البرلماني لوزارة الخارجية سعادة ديباك أوبراي
دولة الكويت	وكيل رئيس الوزراء وزير الخارجية سعادة الشيخ محمد السالم الصباح

جمهورية مصر العربية	مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية سعادة محمد بدر الدين زايد
المملكة العربية السعودية	وزير الخارجية سمو الأمير سعود الفيصل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنويلث سعادة ديفيد ميليباند
الولايات المتحدة الأمريكية	وزيرة الخارجية سعادة كوندوليزا رايس
اليابان	نائب وزير الخارجية الأقدم سعادة ايتسونوري أونوديرا
الأمم المتحدة	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية سعادة بن لين باسكو
رئاسة الاتحاد الأوروبي (جمهورية سلوفينيا)	وزير جمهورية سلوفينيا سعادة ديمتري روبل
أمانة مجلس الاتحاد الأوروبي	عضو المجلس الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي سعادة آن صوفي كيسلنغ
مفوضية الاتحاد الأوروبي	سعادة هيوز مينغاريللي
جامعة الدول العربية	الأمين العام سعادة عمرو موسى
منظمة المؤتمر الإسلامي	الأمين العام سعادة إكمال الدين إحسان أوغلو
مجلس التعاون الخليجي	الأمين العام سعادة عبد الرحمن بن حمد آل عطية

اتفق المشاركون على ما يلي:

١ - التأكيد من جديد على احترام وحدة العراق الوطنية، واستقلاله، وسيادته الكاملة، وسلامة أراضيه، وهويته العربية والإسلامية؛ والالتزام بالحفاظ على الحدود العراقية المعترف بها دوليا، والتعهد بالتقيد بالالتزام الثابت والشامل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية؛ والتأكيد على حق شعب العراق في تحديد نظامه ومستقبله السياسي بحرية والتحكم في موارده الطبيعية والمالية.

٢ - التأكيد على تقديم دعم كامل للعراق وشعبه ولجهود الحكومة العراقية ومجلس النواب المنتخبين وفقا للدستور؛ وتحقيق أهداف الشعب العراقي بطريقة سريعة وفعالة من أجل الوصول إلى عراق حر مزدهر مستقر موحد ديمقراطي واتحادي يكفل الحقوق الأساسية والمتساوية للشعب العراقي كي يشارك سلميا في العملية السياسية الجارية.

٣ - إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي وجيران العراق بتعزيز السلام والاستقرار والأمن في العراق، مما سيؤثر إيجابيا في أمن واستقرار المنطقة ومصالح شعوبها والمجتمع الدولي ككل.

٤ - الترحيب بإنشاء آلية الدعم المخصصة التي شكلتها الحكومة العراقية ضمن وزارة الخارجية العراقية على نحو ما اعتمد في المؤتمر الوزاري الموسع للدول المجاورة للعراق، المعقود في اسطنبول في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ والموافقة على اختصاصات آلية الدعم المخصصة، ومناشدة كافة البلدان والمنظمات المعنية بأن تتعاون معها في مجال عملها.

٥ - استعرض المؤتمر وأقر توصيات الأفرقة العاملة الثلاثة (الفريق العامل المعني بالطاقة، والفريق العامل المعني باللاجئين، والفريق العامل المعني بالتعاون والتنسيق في مجال الأمن) على النحو الملحق بهذا البيان الختامي؛ وأكد أهمية تنفيذها من قبل جميع الدول المعنية؛ وتطلع إلى عقد اللجان الثلاث لاجتماعاتها المقبلة - في دمشق بشأن الأمن، وفي اسطنبول بشأن الطاقة، وفي عمان بشأن النازحين - في أسرع وقت ممكن.

٦ - دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتوسيع العملية السياسية، وتعزيز المؤسسات المنتخبة، وتدعيم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، ومساعدة الفئات الضعيفة بما في ذلك المشردون داخليا وخارجيا، وتعزيز حماية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان وفي المجالين القضائي والقانوني.

٧ - تشجيع جميع العراقيين على المشاركة في حوار سياسي شامل ومصالحة وطنية من أجل استقرار العراق ووحدته وتنميته المستدامة.

٨ - التأكيد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية العراقية والوفاق، مع الثناء على دور الحكومة العراقية في هذا الصدد، ودعوة جامعة الدول العربية إلى مواصلة بذل جهودها بتنسيق وتعاون مع الحكومة العراقية والأطراف المعنيين.

٩ - الإشادة بالجهد المتواصل الذي تبذله الحكومة العراقية لمواجهة أولئك الذين يستثيرون العنف في أنحاء العراق؛ والثناء على دور القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية في مواجهة التهديدات التي شكلتها الجماعات المسلحة مؤخرا وردعها؛ والترحيب بالتزام الحكومة بنزع سلاح كافة الميليشيات والجماعات المسلحة غير الحكومية وتفكيكها، وفرض سيادة القانون، وضمان أن تكون القوات المسلحة حكرا على الدولة.

١٠ - التأكيد على مبدأ الهوية الوطنية العراقية ودعوة كافة مكونات الشعب العراقي إلى العمل من أجل النهوض بالوحدة الوطنية، بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية وانتماءاتهم العرقية والطائفية؛ والسعي إلى الاستفادة من التراث التاريخي المتعدد الثقافات بوصفه وسيلة للتوحيد بدلا من التفريق.

١١ - دعوة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، ومركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية) إلى الإسهام في حفظ وإحياء التراث التاريخي للعراق، الذي دُمر أو أُتلف من جرّاء الحرب؛ والترحيب بالدعم الفعال من الدول المجاورة والمجتمع الدولي للجهود التي تبذلها هذه المنظمات، ومساعدة الشعب العراقي على استرداد تراثه المسروق.

١٢ - الاعتراف بالجهود الحثيثة التي تبذلها حكومات سوريا والأردن ومصر لاستضافة العراقيين في ظل ظروف لائقة؛ والاعتراف بالتزامات العراق والمجتمع الدولي بدعم البلدان المضيفة لمعالجة الأعباء التي ترتبت على خدماتها وهياكلها الأساسية ومواردها وتهيئة ظروف تفضي إلى عودة طوعية آمنة ومشرفة.

١٣ - الاعتراف بأهمية العهد الدولي مع العراق من أجل المصالحة السياسية وإعادة إعمار هذه البلد، والتزام العهد بمساعدة حكومة العراق من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبناء القدرات، وتهيئة ظروف مواتية لتحقيق التنمية المستدامة؛ والاعتراف في هذا السياق بدور وإمكانات بلدان الجوار في إعمار العراق، والترحيب بقرار نادي باريس، ودعوة جميع الدول التي أقرضت العراق إلى أن تحتذي حذوه بطريقة تسهم في التخفيف من ديون العراق؛

والترحيب برغبة حكومة السويد باستضافة الدورة المقبلة للعهد الدولي مع العراق؛ والترحيب بإسهام الدول المجاورة للعراق ودول المنطقة في تطوير التقدم الاقتصادي في العراق.

١٤ - التأكيد على جهود الأمم المتحدة والثناء على الدور الهام لبعثه الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في توفير الدعم والمشورة والمساعدة والتنسيق مع الحكومة العراقية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ والترحيب بالمساعدة الفعالة التي تقدمها البعثة لإنشاء آلية الدعم المخصصة وبأنشطتها الرامية إلى دعم الحوار الإقليمي بشأن العراق وتطوير ذلك الحوار.

١٥ - تشجيع وحث جميع الدول، وخصوصا الدول المجاورة للعراق، على فتح أو إعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية، وتعزيز البعثات القائمة برفع مستوى التمثيل، والتعجيل في إرسال سفرائها إلى العراق، مما سيسهم في تحسين وتطوير العلاقات الثنائية؛ والترحيب بافتتاح مكتب منظمة المؤتمر الإسلامي في بغداد بوصفه تطورا مشجعا سيمكّن المنظمة من متابعة مبادراتها على نحو أنشط، بما في ذلك مبادرة إعلان مكة؛ والترحيب بالدول التي قررت أن تعيد فتح سفاراتها في بغداد؛ وحث حكومة العراق على التعجيل في تعيين سفرائها إلى البلدان المجاورة والبلدان الأخرى.

١٦ - إدانة العدوان وجرائم الحرب التي ارتكبها النظام السابق في العراق ضد شعب العراق وجمهورية إيران الإسلامية ودولة الكويت؛ وإدانة قتل سجناء الحرب الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى على يد النظام السابق في العراق، وتغطية النظام العراقي السابق على هذه الجرائم لمدة تنوف على عشر سنوات، في ما يُعد انتهاكا للقانون الإنساني الدولي؛ والترحيب بالخطوات التي يتخذها العراق لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم، والترحيب كذلك بتعيين السفير جنادي تاراسوف منسقا رفيع المستوى للأمم المتحدة والثناء على جهود سلفه، السفير الراحل يولي فوردنتسوف وإنجازاته التي تحققت خلال عمله في هذه القضية الإنسانية؛ ودعوة جميع الأطراف المعنيين إلى مواصلة تعاونهم مع لجنة الصليب الأحمر الدولية للكشف عن مصير المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين المفقودين.

١٧ - إدانة جميع أعمال الإرهاب بكل أشكاله في العراق، والدعوة إلى الوقف الفوري لجميع هذه الأعمال، ومساعدة الجهود المتعاظمة للحكومة العراقية من أجل مكافحة الإرهاب بما فيها جميع الجهود المبذولة لمنع استخدام الأراضي العراقية كقاعدة للإرهاب ضد الدول المجاورة والعكس بالعكس؛ والإحاطة علما بالترتيبات الثنائية المبرمة بين العراق والدول

المجاورة بشأن مكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد، دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتعزيز قدرات قواتها المسلحة وقوات الأمن كي تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد.

١٨ - إعادة التأكيد على التزامات جميع الدول، وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات الصلة، وقراري مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦١٨ (٢٠٠٥) وسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بمكافحة الأنشطة الإرهابية ومنع الإرهابيين من استخدام أراضيها لإمداد وتنظيم وشن عمليات إرهابية، ومساعدة العراق على طرد المنظمات الإرهابية من أراضيه.

١٩ - دعم الجهود المشتركة للعراق والدول المجاورة له من أجل منع انتقال الإرهابيين والأسلحة غير المشروعة من وإلى العراق؛ وإعادة التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين العراق والدول المجاورة لمراقبة الحدود المشتركة ومنع جميع أنواع الاتجار غير المشروع، بما فيها الدعم المالي واللوجستي المقدم للإرهابيين والمنظمات الإرهابية؛ ورفض التحريض على العنف والإرهاب.

٢٠ - إعادة التأكيد على القرارات الصادرة عن اجتماعات وزراء داخلية الدول المجاورة والترحيب بنتائج الاجتماع الأخير، المعقود بالكويت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والدعوة إلى التعاون مع أمانته التي اتخذت مقرا لها في العراق.

٢١ - الترحيب بعقد مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في مدينة أربيل، بالعراق، يوم ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨.

وقد أعرب المشاركون عن تقديرهم لدولة الكويت على استضافتها للمؤتمر، كما أعربوا عن رغبتهم وأملهم في عقد الاجتماع الوزاري الموسع الرابع في بغداد.

موجز لأعمال وتوصيات الأفرقة العاملة الثلاثة (للطاقة واللاجئين والأمن)

وفقا لتوصيات المؤتمر الموسع لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق، المعقود في اسطنبول يومي ٢ و ٣ تشرن الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، التي أعيد فيها التأكيد على مهام الأفرقة العاملة الثلاثة، عقدت الأفرقة العاملة اجتماعاتها الثانية على النحو التالي:

الفريق العامل المعني بالطاقة

عقد هذا الفريق اجتماعه في اسطنبول يومي ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ بمشاركة ممثلين عن العراق والكويت ومصر والأردن وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وعقدت الوفود جلسات ثنائية مع الوفد العراقي بشأن المسائل المتصلة بقطاع الطاقة. وفيما يلي نتائج هذا الاجتماع:

- الاعتراف بالحاجة الماسة إلى تقديم المساعدة إلى العراق في ميدان الطاقة، خصوصا في بحر عام ٢٠٠٨، والتأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الميدان للاستفادة من التحسن الذي طرأ مؤخرا على الحالة الأمنية مما أتاح لحكومة العراق أن تستخدم باطراد الأموال المخصصة للاستثمارات في هذا الصدد خلال هذه السنة.
- بذل كل جهد ممكن للتعجيل بتنفيذ الاتفاقات القائمة بين العراق والأطراف الأخرى بشأن التعاون في مجال الطاقة.
- التأكيد من جديد على أن تشكل اجتماعات الفريق العامل المعني بالطاقة عملية متواصلة وعلى أن عقد مزيد من الاجتماعات سيكون مفيدا وضروريا.
- التشديد على أهمية متابعة المقترحات والتوصيات التي تم الاتفاق عليها في أثناء الجلسات الثنائية، والبت في استعراض ما يتحقق من هذه المسائل خلال الاجتماع المقبل للفريق العامل المعني بالطاقة، مع الإشارة إلى آلية الدعم المخصصة في هذا الصدد.

الفريق العامل المعني باللاجئين

عقد هذا الفريق العامل اجتماعه في عمان يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ بمشاركة ممثلين عن العراق والكويت ومصر والأردن وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في

مجلس الأمن ودول مجموعة الثمانية والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفيما يلي نتائج هذا الاجتماع:

- إعادة التأكيد على أن الحل الحقيقي والفعال لمشاكل العراقيين المقيمين في البلدان المضيفة هو عودتهم إلى ديارهم بتوفير البيئة المناسبة لهم، ومن خلال العملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة.
- دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتحسين الظروف الإنسانية والاقتصادية والأمنية، مما سيعجل في عودة اللاجئين إلى ديارهم.
- الترحيب بالتدابير التي اتخذتها البلدان المضيفة، لا سيما في مجال الإقامة والرعاية الصحية والتعليم.
- أهمية كفالة تقديم المساعدة المالية إلى البلدان المضيفة للتخفيف من الأعباء التي تتحملها ولكي تبني هياكلها الأساسية وخدماتها التي تضررت من التزايد السريع في أعداد العراقيين على أراضيها. ومناشدة المنظمات الدولية أن تتحمل المسؤولية في هذا الصدد.

الفريق العامل المعني بالتعاون والتنسيق في مجال الأمن

اجتمع الفريق العامل المعني بالتعاون والتنسيق في مجال الأمن في دمشق يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بمشاركة ممثلي دول جوار العراق، ومصر والبحرين، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ودول مجموعة الثمانية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفيما يلي توصيات الاجتماع:

- الثناء على التعاون الإيجابي بين العراق ودول الجوار في ميدان مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود، والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في هذا الميدان، مما أفضى إلى تحسن الوضع الأمني في العراق. وإن استمرار ذلك يتطلب بذل مزيد من الجهود المنسقة واتخاذ خطوات عملية لمحاربة كافة أشكال الإرهاب وتجفيف مختلف موارد تمويلها، والتأكيد على أن ضبط الحدود مسؤولية مشتركة بين العراق والبلدان المجاورة.

- دعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإنهاء المظاهر المسلحة، وجمع الأسلحة غير القانونية، وتفكيك الميليشيات، ودعوة كافة البلدان إلى الالتزام بمنع دخول الأسلحة إلى العراق وخروجها منه.

- التأكيد على أهمية دعم التعاون على الصعيدين الثنائي والإقليمي لمكافحة أنشطة الجريمة المنظمة والمخدرات.

- ضرورة تفعيل قنوات تبادل البيانات بشأن القضايا الأمنية، ومن بينها العناصر المريبة من خلال القنوات والآلية المتفق عليها، خصوصا في إطار اجتماعات وزراء داخلية الدول المجاورة للعراق بطريقة تضمن عدم حدوث أي تسربات إلى العراق أو أي بلد مجاور.

- دعوة البلدان التي لم تصدق بعد على بروتوكول التعاون الأمني الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في جدة أن توقع عليه في أسرع وقت ممكن، والتأكيد على أهمية لجان الأمن الثنائية التي تم تشكيلها بين العراق والدول المجاورة، وحث الدول المجاورة التي لم توقع بعد على مذكرات التفاهم الثنائي مع العراق في ميدان الأمن على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع على هذه المذكرات في أسرع وقت ممكن.

- دعوة البلدان والأطراف المعنيين إلى اعتماد المعايير الدولية في محاربة الإرهاب عند نظرها في منح مركز اللاجئ بالتأكد من الوضع القانوني لأولئك الذين يقدمون طلب اللجوء.

- التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات تضمن عدم استعمال أراضي العراق أو أراضي أي دولة مجاورة للتدريب أو لتنظيم الأعمال الإرهابية التي ترتكب داخل العراق أو ضد بلدان أخرى أو ضد مواطنيها وتعزيز التعاون بين العراق والدول المجاورة للقضاء على أي خطر من هذا النوع من خلال الحوار والقنوات الدبلوماسية.

- التأكيد على منع التحريض على العنف أو تكفير الآخرين بأي شكل، واعتماد توصية بعدم التعامل مع أي عنصر عراقي يدعو إلى الإرهاب، أو تأجيج الفتنة المذهبية، أو الدعوة إلى تقويض العملية السياسية في العراق.

- التأكيد على أهمية التوصيات الصادرة عن لجنة خبراء الحدود التي عقدت اجتماعها في الكويت يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تنفيذا لقرار اتخذته لجنة التعاون والتنسيق في مجال الأمن في اجتماعها الأول، مع التشديد على ضرورة تنفيذ

هذه التوصيات التي عالجت عملية مراقبة الحدود، مع اتخاذ إجراءات سريعة لتسمية ضباط الاتصال إن لم يحصل ذلك، وتحديد وسائل الاتصال لتفعيل أدوارهم، وتبادل المعلومات، مع اقتراح عقد اجتماع آخر للجنة على هامش الاجتماع الخامس المقبل لوزراء داخلية البلدان المجاورة للعراق هذا العام ٢٠٠٨ في عمان، لمتابعة تنفيذ التوصيات التي أقرها الاجتماع الأول.

- مناشدة جميع الدول المجاورة أن تتعاون مع أمانة وزراء داخلية الدول المجاورة للعراق التي تتخذ مقرا لها في بغداد لعرض التقارير نصف السنوية المقدمة متابعة للتوصيات والقرارات المنفذة.

- التأكيد على التعاون مع آلية الدعم التي تم التصديق عليها في الجلسة العامة لاجتماع وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق المعقود في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، التي سيتم إنشاؤها في وزارة الخارجية العراقية لمتابعة كافة نتائج الاجتماعات الوزارية ولجانها الفرعية، وعرض ما تتوصل إليه من نتائج على الاجتماعات الوزارية لدول الجوار حالما يتم التصديق على مهام هذه الآلية ونظامها الداخلي.

- التأكيد على أهمية الالتزام بتحقيق المصالحة الوطنية والوفاق الوطني في العراق، والثناء على دور الحكومة العراقية في هذا الصدد، ودعوة الجامعة العربية إلى مواصلة جهودها في هذا الصدد بالتنسيق والتعاون مع الحكومة العراقية والأطراف المعنيين.

آلية الدعم المخصصة للمؤتمر الوزاري الموسع للدول المجاورة للعراق

مقدمة

أيد المؤتمر الوزاري الموسع الأول للدول المجاورة للعراق، المعقود في شرم الشيخ، بمصر في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، إنشاء أفرقة عاملة إقليمية ترأسها حكومة العراق في مجالات الطاقة والأمن واللاجئين العراقيين. ودعا الاجتماع أيضا إلى إنشاء ''فريق متابعة'' للقيام على نحو منتظم باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ النتائج التي يتم التوصل إليها في المؤتمر. وقد عقدت الاجتماعات الأولية للأفرقة العاملة الثلاثة في اسطنبول يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وعمان في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ودمشق يومي ٨ و ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وكانت هذه الاجتماعات خطوات عملية هامة في تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات التي تنطوي على مصلحة مشتركة. كما أبرزت النتائج ضرورة وجود آلية مناسبة للمتابعة. وقد نوقشت الآراء بشأن هذه الآلية في المؤتمر التحضيري المعقود في بغداد في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وبعد هذه المناقشات، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العراق المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في نيويورك، إنشاء آلية دعم للمساعدة في أعمال العملية الوزارية الموسعة والأفرقة العاملة الإقليمية. وقرر المؤتمر الوزاري الموسع للدول المجاورة أن ينشئ آلية دعم مخصصة في إطار وزارة الخارجية العراقية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ ما يتم التوصل إليه في المؤتمرات الوزارية من نتائج ونشر المعلومات في وقتها المناسب. وقد رحب المؤتمر الوزاري بعرض الأمم المتحدة توفير الموارد لـ ''آلية الدعم'' هذه على أن يتفق الأعضاء في العملية الموسعة لدول الجوار على اختصاصاتها ومهمتها.

المفهوم

إن آلية الدعم المخصصة هي جزء متكامل من حكومة العراق وتتلقى مساعدة فعالة من الأمم المتحدة بشأن المسائل التقنية والتنظيمية. وقد عينت الحكومة العراقية موظفا أقدم ليكون منسقا يعمل تحت سلطة وزارة الخارجية في بغداد. وعينت الأمم المتحدة موظفا أقدم ليكون واسطة الاتصال الرئيسية مع آلية الدعم المخصصة كما أنشأت وحدة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مكلفة بمهام الدعم.

المهام

تكون آلية الدعم المخصصة مسؤولة عما يلي:

أولا – تقدم الدعم في إعداد مشاريع الخطط والجداول الزمنية للمؤتمرات الوزارية الموسعة المقبلة، وكذلك لاجتماعات الأفرقة العاملة الإقليمية التي ينظر فيها المشاركون بالتشاور مع البلدان المضيفة.

ثانيا – تستشير المشاركين بشأن أهداف المؤتمرات والاجتماعات والنتائج المنتظرة منها وتكفل توزيع كافة الوثائق ذات الصلة على جميع المشاركين في الوقت المناسبة.

ثالثا – تساعد في إعداد مشاريع البرامج، وجداول الأعمال، وورقات الموقف، والوثائق الختامية بالتشاور والتعاون مع البلدان المضيفة، كي ينظر فيها المشاركون.

رابعا – تتصل مع المشاركين بشأن المسائل التنظيمية واللوجستية المتعلقة بالتحضير للمؤتمرات الوزارية واجتماعات الأفرقة العاملة.

خامسا – تساعد البلدان المضيفة بتوفير المعلومات ذات الصلة وتحديد الخيارات الممكنة لنظر الأفرقة العاملة.

سادسا – تدون القرارات التي يتم التوصل إليها، وتوزع محاضر الجلسات، وتحفظ ملفات الوثائق الرئيسية.

سابعا – تساعد على كفالة المتابعة المناسبة بالاحتفاظ بسجل لجميع القرارات التي يتم التوصل إليها وتيسير تنفيذها بإجراء الاتصالات مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

دور الأمم المتحدة في مساعدة آلية الدعم المخصصة

وفقا للفقرة ٢ (أ) '٤' من قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، توفر الأمم المتحدة مساعدة لآلية الدعم المخصصة في المجالات التالية:

أولا – توفر المدخلات التقنية لمشاريع البرامج، وجداول الأعمال، وورقات الموقف، والوثائق الختامية، كما توفر المشورة السياسية.

ثانيا – تسهم في توفير الموارد لآلية الدعم المخصصة.

ثالثا – تحدد الخبراء التقنيين المؤهلين لإسداء المشورة إلى حكومة العراق.

رابعا – تقدم إلى العراق التدريب بشأن الدبلوماسية المتعددة الأطراف والإقليمية.

خامسا – تقيم اتصالات مع الدول المجاورة بشأن المسائل التنظيمية واللوجستية المتصلة بأعمال آلية الدعم المخصصة.

سادسا – تساعد في متابعة توصيات الأفرقة العاملة وقرارات المؤتمرات الوزارية.